المملكة العربية السعودية

20
الكتّاب السجناء

51
كتّاب معرضون للخطر

انخفض عدد الأفراد السجناء في المملكة العربية السعودية الذين ترد أسماؤهم في مؤشر مركز القلم في الولايات المتحدة من 36 فرداً إلى 20 فرداً في عام 2022، إذ أفرجت السلطات عن بعض السجناء فيما أتم آخرون مدة محكوميتهم، إلا أن هذا الانخفاض لا يأخذ بالاعتبار المدى الذي عمدت فيه السلطات إلى إقفال مساحات التعبير الحر في البلد. ومن بين جميع الأفراد السجناء الذين ترد أسماؤهم على مؤشر مركز القلم في الولايات المتحدة، كان كاتب الأغاني عمر شيبوبة هو الوحيد الذي احتُجز في الفترة الأخيرة في عام 2022، فيما احتُجز الآخرون قبل عام 2022.

كان غالبية الكتاب المحتجزين في المملكة العربية السعودية—14 من مجموع 20—قد عبّروا عن آرائهم من خلال تعليقات على شبكة الإنترنت عبر مدونات أو منصات التواصل الاجتماعي. وتعكس الاعتقالات والأحكام الصادرة على خلفية حرية التعبير في عام 2022 أهمية الإنترنت كوسيلة تواصل، وفي الوقت نفسه تزايد السيطرة عليها من قبل السلطات السعودية. وحتى في الوقت الذي تُظهر فيه الحكومة السعودية أمام العالم الخارجي أنها تتبنى الانفتاح الثقافي من خلال تمويل واستضافة فعاليات رياضية وثقافية، واجه السعوديون أحكاماً بالسجن لمدة عقود لقيامهم بكتابة تغريدات ونشرها أو بسبب أنشطتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، استخدمت السلطات السعودية أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي والمجال التقني لتوسيع سيطرتها على الحياة الشخصية للمواطنين؛ وعادة ما يُوصف استخدام تطبيقات الهواتف الخلوية لتحقيق هذا الغرض بوصفه جهداً لتوسيع الخدمات الحكومية، ولكنه في الحقيقة أتاح ارتكاب إساءات واسعة النطاق، من قبيل السيطرة على حق النساء في السفر.

إضافة إلى مؤشر مركز القلم، أفادت منظمة العفو الدولية أن أحكاماً بالسجن صدرت ضد 15 شخصاً على الأقل لفترات تتراوح ما بين 15 إلى 45 سنة في عام 2022 بسبب ممارستهم لحرية التعبير. ومن بين القضايا الشائنة كانت قضية سلمى الشهاب، وهي طالبة في مرحلة الدكتوراة في جامعة ليدز البريطانية وكانت قد اعتُقلت أثناء زيارة قامت بها إلى السعودية؛ وفي آب/ أغسطس 2022 أصدرت محكمة ضدها حكماً بالسجن لمدة 34 سنة لقيامها بإعادة نشر تغريدات كانت قد نشرتها ناشطات معنيات بحقوق المرأة. وأثناء الفترة نفسها، أصدرت محكمة حكماً على نورة القحطاني بالسجن لمدة 45 سنة، وهي مواطنة سعودية وأم لخمسة أطفال ولم تكن ناشطة سياسياً على نحو خاص، وذلك بسبب نشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي وحيازتها كتاباً ألفه رجل الدين السجين، سلمان العودة. كما صدرت أحكام بالسجن ضد ما لا يقل عن اثني عشر شخصاً على الأقل من قبيلة الحويطات، وذلك لفترات تتراوح ما بين 15 إلى 50 سنة–وحُكم على ثلاثة منهم بالإعدام–بسبب احتجاجهم ضد الإخلاء القسري لإفساح المجال لإنشاء مشروع مدينة نيوم الذكية في شمال غرب السعودية، إذ عبّروا عن مواقفهم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومقاطع فيديو. مع ذلك، لم يتوقف تسارع استثمارات شركات وسائل التواصل الاجتماعية وشركات التقنيات في السعودية على الرغم من تسارع نزعة القمع الرقمي في البلد.

وفي هذه الأثناء، سعى الرئيس الأمريكي، جو بايدن، وقادة دوليون آخرون لإعادة إرساء العلاقات أو تعزيزها مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وهو قائد السلطات السعودية بحكم الأمر الواقع، مما يزيد من تقويض أهمية حرية التعبير من خلال إيلاء الأولوية للشواغل الاقتصادية والجيو-سياسية. ويشير تقارب المجتمع الدولي مع ولي العهد السعودي أيضاً إلى اتخاذ قرار جيو-سياسي جماعي بتناسي جريمة القتل الوحشية التي ذهب ضحيتها الصحفي جمال خاشقجي. وفي نيسان/ أبريل 2022، أصدرت محكمة تركية قراراً بنقل المحاكمة الجارية غيابياً ضد 26 مشتبهاً به بالضلوع في جريمة قتل خاشقجي إلى السلطات السعودية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، دفعت إدارة الرئيس بايدن في إطار دعوى قضائية رُفعت ضد محمد بن سلمان في محكمة أمريكية على خلفية جريمة قتل خاشقجي، بأن محمد بن سلمان يتمتع بحصانة سيادية. وهذا يمثل إعاقة إضافية أمام أي مسار مستقل لتحقيق العدالة.

كتّاب معرضون للخطر: قضايا وتوجهات رئيسية

كان العديد من السعوديين السجناء بسبب كتاباتهم في عام 2022 يمضون فترات حكم طويلة بالسجن. ويستمر سجن عصام الزامل الذي صدر بحقه حكم بالسجن لمدة 15 سنة بسبب انتقاده لانتهاكات عامة ارتكبتها شركة النفط السعودية، أرامكو؛ وكان اعتقاله في عام 2017 علامة مبكرة على تزايد انعدام التسامح من قبل محمد بن سلمان إزاء أي نقد موجه لسياسات الحكومة. وصدر حكم ضد الصحفي عبد الرحمن فرحانة بالسجن لمدة 19 سنة في عام 2021، وهو مواطن أردني وكان يكتب في موضوعات من بينها القضية الفلسطينية؛ وقد اعتقل عبد الرحمن في عام 2019 ضمن موجة اعتقالات أوسع طالت فلسطينيين وأردنيين وسعوديين ناشطين في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

مع ذلك، فإن بعض الكتّاب السجناء الذين يمضون أطول أحكام بالسجن هم ممن اعتقلوا قبل صعود محمد بن سلمان إلى السلطة كولي للعهد في عام 2017. فما زال وليد أبو الخير الذي اعتُقل في عام 2014 يمضي مدة محكوميته التي تبلغ 15 سنة على خلفية نشاطه في مجال حقوق الإنسان، وقد منعته السلطات السعودية في تشرين الأول/ أكتوبر من الحصول على أدويته أو رؤية الطبيب في السجن. وكذلك ظل فاضل المناسف قابعاً في السجن في عام 2022 إذ يمضي حكماً بالسجن لمدة 14 سنة على خلفية كتاباته ومشاركته في تظاهرات نظمها أبناء الأقلية الشيعية السعوديون في منطقة القطيف في عام 2011. وكان العديد من الأشخاص الذين سجنوا بسبب كتاباتهم أو ممارستهم حرية التعبير، سواء قبل صعود محمد بن سلمان إلى السلطة أو بعد ذلك، قد اتُهموا بموجب قوانين فضفاضة لمكافحة الإرهاب أو الجرائم الإلكترونية، وجرت محاكمتهم أمام محاكم جنائية متخصصة أسستها السلطات السعودية في عام 2008 لمحاكمة المشتبه بممارستهم للإرهاب، إلا أنها أخذت تستخدمها بصفة روتينية منذ ذلك الوقت ضد النشطاء السلميين والصحفيين والكتّاب.

وأفرجت السلطات إفراجاً مشروطاً عن بعض الكتاب، من قبيل المدون رائف بدوي، والناشطة المعروفة المعنية بحقوق المرأة لجين الهذلول، ولكنهم يواجهون حظراً مستمراً على السفر مما يمنعهم من التوجه إلى الخارج ويؤدي إلى انفصالهم عن سائر أفراد أسرهم. ويعني الإفراج المشروط عن لجين الهذلول أنها تواجه أيضاً قيوداً واسعة على حرية التعبير، وهي مهددة بالعودة إلى السجن.

إن الحظر على السفر وفرض القيود على حرية التعبير وعلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعد الإفراج عن السجناء من السجن هي إجراءات شائعة في السعودية، إما كنتيجة مباشرة عن الحكم الصادر عن المحكمة أو كشرط للإفراج. وغالباً ما تظل مدة الحظر عن السفر وتبريره أموراً مجهولة؛ ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، غالباً ما تمتنع السلطات السعودية عن تقديم أي معلومات رسمية كتابةً للمتأثرين بمثل هذه الإجراءات. وغالباً ما تتضمن شروط الإفراج المشروط حظراً واسعاً على السجناء السابقين يمنعهم من التحدث عن تجاربهم في السجن، مما يجعل معرفة معلومات محددة حول شروط الإفراج أمراً صعباً أيضاً.

وبينما بدا أن الاعتقالات الجديدة تباطأت في عام 2022، أخذ قمع السلطات السعودية لحرية التعبير شكلاً ينذر بمزيد من السوء وانتقل إلى ما يتجاوز اعتقال المعارضين المعروفين ليشمل قيوداً أوسع وأشد على الفضاءات الرقمية العامة. فخلال السنوات الأولى من عهد محمد بن سلمان، بدا أن السلطات السعودية تحتجز الكتّاب والمعارضين ضمن موجات اعتقال مميزة، كما جرى أثناء اعتقال المدافعات عن حقوق النساء في عام 2018 والاعتقالات التي جرت في السنة التالية والتي طالت مدونين وكتاباً وأكاديميين ممن دعموا حركة حقوق المرأة أو طالبوا بالإصلاح عموماً. مع ذلك، تبدو السلطات السعودية الآن بأنها تستهدف آخر تجليات حرية التعبير في البلد، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المفتوحة المصدر، وأخذت تصدر أحكاماً قضائية شديدة القسوة، حتى بمعايير الحكومة السعودية. فقد أصدرت محكمة سعودياً حكماً على الكاتب والمناصر للحرية على شبكة الإنترنت، أسامة خالد، بالسجن مدة 32 سنة، مما يمثل زيادة كبيرة عن الحكم الأصلي الذي صدر ضده بالسجن لمدة خمس سنوات قبل استئناف الحكم، بينما صدر حكم بالسجن لمدة ثماني سنوات ضد زياد السفياني. وكان أسامة وزياد محررين متطوعين رفيعي المستوى في موقع ويكيبيديا، وقد أفادت التقارير أن هذه الأحكام صدرت بحقهما بعد أن نجح مسؤولون سعوديون باختراق الموقع الإلكتروني. ويمثل توسيع القمع ضد فضاء الإنترنت وإضعاف خصوصية البيانات الشخصية شاغلاً كبيراً إذ اخذت شركات التقنيات الحديثة المتعددة القوميات تستثمر باطراد في أنظمة الحوسبة السحابية في السعودية، كما أخذت هيئات حكومية سعودية تزيد استثماراتها في وسائل التواصل الاجتماعي وفي المجالات التقنية.

توصيات

- يجب على الحكومات المنهمكة مع الحكومة السعودية القيام بما يلي:
  - استخدام جميع المحافل المتوفرة للضغط من أجل إنهاء الإفلات من العقاب في جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي.
  - السعي لضمان أن السعوديين الذين يعيشون في الخارج آمنون من الاستهداف من قبل السلطات السعودية، بما في ذلك العمل مع السلطات المحلية لإجراء تواصل مع المجتمعات المحلية المقيمة في الشتات ممن قد تُستهدف بقمع عابر للحدود على يد السلطات السعودية؛
  - استخدام الزيارات الدبلوماسية أو حضور الفعاليات الدولية التي تعقدها السعودية كفرصة لتسليط الضوء على هذه القضايا والمطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الأشخاص المحتجزين بسبب ممارستهم السلمية لحرية التعبير.
- يجب على حكومة الولايات المتحدة:
  - تبنّي قرار مجلس الشيوخ رقم 109 الذي سيتطلب من وزارة الخارجية الأمريكية الإبلاغ عن وضع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية كشرط لتقديم المساعدة الأمنية؛
  - تبنّي مشروع قانون القمع العابر للحدود الوطنية؛
  - إعادة تقديم مشروع قانون حماية المعارضين السعوديين وإقراره.
- يجب على الشركات المتعددة القوميات التي تستثمر في السعودية أن تأخذ بالاعتبار المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان' الصادرة عن الأمم المتحدة، والالتزام بإجراءات العناية الواجبة لتحديد المخاطر على حقوق الإنسان المتعلقة بأنشطتها والحد من هذه المخاطر. وهذا يشمل:
  - عند اتخاذ قرارات بشأن تخصيص استثمارات أو إطلاق مشاريع من الممكن أن تنطوي على بيانات حساسة، يجب إجراء دراسة حريصة لمضامين سجل الحكومة السعودية في مجال حرية التعبير، خصوصاً ممارسة سجن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المفتوحة المصدر بعد اختراق هذه الخدمات والكشف عن بياناتها.

- يجب على شركات التقنيات والجهات الأخرى التي تستثمر في أنظمة الحوسبة السحابية في المملكة العربية السعودية أن تتجنب الامتثال للأنظمة التي تفرض مشاطرة البيانات الشخصية للمستخدمين مع الحكومة.
- يجب على شركات التقنيات أن تمتنع عن الانهماك في ممارسات عمل تتيح ممارسات الرقابة القمعية التي تنتهجها السلطات الحكومة السعودية و/أو تضفي الشرعية عليها.

- يجب على شركات وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المفتوحة المصدر التي تعمل في السعودية أن تضمن حماية هويات المعارضين وهويات الذين يبلغون عن المخالفات بصفة سرية.